العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد العام ٢٠٠٣

الواقع وافاق ... المستقبل

ا.م.د. شيماء معروف فرحان

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

https://doi.org/10.61353/ma.0100205

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/٢٩ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٨/١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٩/٣٠

ان دراسة موضوع العلاقات العراقية ـ الخليجية يحمل نوعا من الاهمية الاستثنائية بسبب اهمية الدور الخليجي في العراق قبل وبعد الاحتلال الامريكي حيث برز الدور الخليجي في المشهد العراقي من الناحية السياسية والامنية نظرا لما لها من مصالح مهمة في العراق تصب في حفظ الامن القومي الخليجي عبر ممارسة التأثير في مجريات الحياة السياسية في العراق . الى جانب ذلك تأتي اهمية المصالح الاقتصادية وازدياد الاهتمام الخليجي بالسوق العراقية وخاصة في مجال الصادرات الخليجية للأسواق العراقية والاستثمار في العراق .ومن ثم يحاول البحث تقديم رؤية لمستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية في ضوء ما هو قائم و ما يمكن ان تستجد من متغيرات تؤثر في رسم ملامح ذلك المستقبل على المدى المنظور.

The study of the issue of Iraqi-Gulf relations carries a kind of exceptional importance because of the importance of the Gulf role in Iraq before and after the American occupation, where the Gulf role emerged in the Iraqi scene in terms of political and security due to its important interests in Iraq that serve to preserve Gulf national security through the exercise of influence In the course of political life in Iraq. Alongside this comes the importance of economic interests and the increasing Gulf interest in the Iraqi market, especially in the field of Gulf exports to Iraqi markets and investment in Iraq. And then the research tries to present a vision for the future of Iraqi-Gulf relations in light of what is in place and the changes that may arise that affect the drawing of features. That is the foreseeable future.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، الدور الخليجي، الاحتلال الأمريكي للعراق، الامن القومي الخليجي، المصالح الاقتصادية، السوق العراقية.

المقدمة

يتحدد الإطار السياسي الخارجي لحركة الدولة في إطار علاقاتها الدولية عن طريق العلاقة التفاعلية بين ما هو ثابت من أهدافها, والمتغيرات الإقليمية والدولية و إدراكها لطبيعة تلك الأحداث والمتغيرات في اطار ما تملكه الدول من إمكانات وقدرات ، فالدول وهي تسعى لتطوير علاقاتها الخارجية تعتمد في سبيل تحقيق ذلك وسائل وأدوات تحاول من خلالها ترجمة الأهداف المخطط لها إلى واقع ملموس, وهذه الوسائل تتنوع وتتعدد بحسب طبيعة تلك الأهداف وأهميتها وهي تختلف من دولة لأخرى حسب إمكانيات كل دولة وقدراتها.

والعراق يشترك مع بيئته الاقليمية بعدة مشتركات منها السياسي والجغرافي والاجتماعي والديني وهو ما يشجع على قيام علاقات تأثر وتأثير متبادل ويقع في نقطة تقاطع مهمة بين تكوينات اثنية كبرى لكل منها خصوصيتها الحضارية والتاريخية ولاتزال دول المنطقة تتأثر بتلك الاعتبارات ، سيما بعد الاحتلال الامريكي وما تركه من تداعيات وذلك بسبب الوجود الامريكي وادارة شؤون العراق الداخلية والخارجية من قبل الحاكم المدني الامريكي بول بريمر.

ان دراسة علاقات العراق مع دول الخليج العربي تكتنفها العديد من عناصر التعقيد والتشعب نظراً لطبيعتها المزدوجة التي تجمع بين عناصر التعاون وعناصر الصراع. فاثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مواقف مترددة تجاهه بسبب إدراك دول الخليج أنه من الضروري مراقبة الوضع العراقي خوفاً من انعكاس تلك الأوضاع عليها مستقبلاً .

بالمقابل ان طبيعة المصالح التي تجمع بين العراق ودول الخليج تحتم عليهما اعادة النظر في هذه العلاقات لاعتبارات عدة في مقدمتها حرص دول الخليج كي تكون قريبة من الخريطة السياسية العراقية لتفهم إرهاصاتها ولتكون قادرة على التعامل معها وايضا الحرص على إتاحة المجال أمام القطاع الخاص الخليجي للدخول الى العراق من البوابة الاقتصادية . وقبل البدء في دراسة وبحث تلك العلاقات لابد لنا اولا من توضيح بعض النقاط المتعلقة بالبحث :

١. هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة طبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق من حيث طبيعة تعاطيها مع العراق سياسيا وتحركها الدبلوماسي في الساحة العراقية فضلا عن دورها في مجال التعاون الاقتصادي عبر معرفة اهم الدوافع والمحفزات لتلك العلاقة واهم المعوقات التي تعترض تطور مسارات تلك العلاقة .

٢. اهمية البحث: تتمحور اهمية البحث حول اهمية الدائرة الخليجية بالنسبة للعراق وبالمقابل اهمية العراق بالنسبة لدول الخليج العربي كونهما يشتركان في العديد من الملفات والتحديات التي تواجههما كتحدي الارهاب

والتحديات الامنية والسياسية فضلا عن اهمية دراسة مؤثرات بيئته الاقليمية والدولية التي تضم عوامل التجاذب والتنافر في آن معا .

٣. فرضية البحث : ان وجود مزيج من مقومات الاندفاع والخشية التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية لدى كل من العراق ودول الخليج العربي وارتباط ذلك بطبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة مارست دورها في تعثر تلك العلاقات وعدم تطويرها بالمستوى المطلوب كما ان وجود مقومات ذاتية وموضوعية لكل من طرفي العلاقة تدفع باتجاه إعادة رسم العلاقة فيما بينهما تتطلب التقارب واعادة النظر وفقا لمقتضيات المصالح المشتركة .

. هيكلية البحث : سيتم البحث في موضوع العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي عبر تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

المحور الاول / واقع العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال الامريكي .

ابدت دول الخليج دعمها لخطة وغزو واحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ ، وبعد ذلك الاحتلال ابدت تلك الدول عدة مواقف سياسية واقتصادية وامنية تجاه العراق بهدف تأسيس حضور خليجي في الساحة العراقية يضمن لها مصالحها هناك سيما بعد حصولها على الدعم الامريكي لدورها هذا في العراق. يقع العراق في بيئة مليئة بمصالح قوى اقليمية ودولية متنافسة تتحكم في المشهد السياسي والامني في المنطقة ذلك التنافس الذي حول دول المنطقة بين حليف او رافض او محايد اوتابع لسياسات تلك القوى(١)

ان وقوع العراق في اطار ذلك التنافس ترك آثارا واضحة على سياساته وطبيعة علاقاته اقليميا ودوليا اضف الى ذلك ان ما تركه الاحتلال الامريكي للعراق من تداعيات ادى بالمحصلة الى ضعف دولته واصبح بالنتيجة حليفا وتابعا للولايات المتحدة الامريكية ودول الجوار الاقليمي التي تمتلك أدوات النفوذ والتأثير فيه وهو ما جعل العراق ساحة تتنافس فيه تلك الدول وتتصادم فيه استراتيجياتها (٢)

ويعد العراق مركزا استراتيجيا فعالا ضمن نطاقه الإقليمي فقد أصبح يؤثر وان كان بدرجة محدودة في هيكلية التفاعلات والتوازنات الإقليمية، وهذا التأثير هو نتيجة للمتغيرات التي يشهدها وانعكاساتها على بيئته الاقليمية والدولية ،فالعراق يشهد تحولا معقدا يحتم عليه اعادة النظر في سياساته وطريقة ادارته لمصالحه وعلاقاته اقليميا ودوليا . (٣)

لا شك ان التوجه الخليجي نحو العراق لم يكن على نمط واحد، اذ يجد المتتبع للمواقف الخليجية ازاء العراق انها اتصفت بالاندفاع حينا ، والانكفاء والابتعاد احيانا اخرى ويعود ذلك الى عدة اسباب منها التردد في التحرك الخليجي ازاء المشروع الامريكي في العراق بالإضافة الى العديد من العوامل الاخرى التي سيتم تناولها في سياق هذا البحث(٤).

اولا/ العلاقات العراقية ـ الخليجية ... مرحلة العزلة .

اتسمت سياسة دول الخليج العربية تجاه العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ –١٩٨٨) بالتعاون والتقارب ، وتبنت دول الخليج العربية سياسة قائمة على تقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق وفقاً لمقتضيات مصالحها العليا وتميزت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة في سياستها الداعمة للعراق ، اذ كان العراق يخوض حرباً بالنيابة عن تلك الدول سيما ان ايران تشرف على مضيق هرمز الذي يعد ممراً استراتيجياً مهماً لتلك الدول على مختلف المستويات وأهمها المستوى الاقتصادي(٥)

الا ان تلك المواقف شهدت تحولات كبيرة بعد نشوب أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والتي تمخضت عن حرب عام ١٩٩١، إذ قطعت اغلب دول الخليج العربية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق وساهمت بشكل كبير في تنفيذ الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل مجلس الأمن بموجب القرار المرقم (٦٦١) ، وعدت مرحلة التسعينات من القرن العشرين من أخطر المراحل في تاريخ العلاقات السياسية بين دول الخليج العربية والعراق والتي تحولت بموجبها تلك العلاقات من التعاون الى التناقض والعداء. استمرت السياسات الخليجية على هذا النحو حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، إذ انتهجت بعض دول الخليج العربية سياسات متحفظة .

وهو ماوثق في بعض الدراسات الاكاديمية التي بحثت في دراسة المواقف الخليجية تجاه العراق التي وجدت ان تلك المواقف اتسمت بكونها مواقف متناقضة تجاه ما حصل في العراق من حرب عسكرية واحتلال وتمحور هذا الاختلاف والتناقض حول الحرب الامريكية على العراق والية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في هذه الحرب وما تلاها من متغيرات كبيرة حدثت في العراق(٦).

ففيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد اتسمت علاقاتها مع العراق بالصراع والقطيعة احيانا وبالتعاون الحذر احيانا اخرى نتيجة الاحتلال وتغير النظام السياسي في العراق حيث اتسمت تلك المواقف بالتشويش وعدم الوضوح فمن ناحية لم تكن السعودية راغبة بالإطاحة بالنظام السياسي السابق في العراق الذي كانت تجد فيه صمام الامان تجاه المخاطر والتهديدات الايرانية لدول الخليج العربي كما انها في ذات الوقت لم تكن راغبة في الاختلاف او التصادم مع حليفها الامريكي ومقتضيات المصالح الامريكية في المنطقة (٧).

ان هذه المرحلة من تاريخ العلاقات السعودية مع العراق شهدت الكثير من قضايا الاختلاف والتعاون ، فعلى مستوى القضايا السياسية اختلفت مواقف الدولتين تجاه العديد من الملفات السياسية سواء في العراق او المنطقة واهمها (٨):

- التهديدات والمخاطر التي يمكن ان تترتب على استعادة العراق لمكانته ودوره الاقليمي في اطار الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية والخليج العربي مقابل تراجع المكانة السعودية .

- الخوف السعودي من احتمالية انتقال تجربة التغيير الحاصلة في العراق تباعا الى دول الخليج العربي وهو ما يمثل تهديد لأنظمة الحكم فيها .
- المخاوف السعودية من تزايد النفوذ الايراني في العراق وهو ما تجده يشكل تهديدا خطيرا لها بسبب الخشية من اتساع النفوذ الايراني في العراق وامتداده الى داخل الاراضي السعودية سيما المناطق الشرقية منها مع وجود اعتقاد خليجي ان ايران تطور اسلحتها النووية ليس لمواجهه اسرائيل والولايات المتحدة بل ان الهدف الحقيقي هو الدول المجاورة.

٢. الكويت :يتداخل العراق والكويت بنحو (٢٥)% من سكانها نتيجة عوامل تاريخية مختلفة فجزء من سكان الكويت الحاليين كانوا يسكنون في ولاية البصرة او يتبعونها وقسم انتقل من العراق الى الكويت خلال العقود التي تدور حول استقلال الكويت ونظرا لاختلاف في نظام القيم والحياة السياسية بين العراق والكويت فان الكويت ظلت تنظر بعين الشك والريبة حتى عام ١٩٨٠ عندما دعمت الكويت العراق بشكل غير مباشر اثناء حربه مع ايران .

تراوحت علاقات الكويت مع العراق بين التغيير والتحول بين ثلاث حقب مهمة حقبة ما قبل عام ١٩٨٠ اذ كان هنالك تقلب بين النزاع والشك والتعاون ومآبين حقبة (١٩٨٠.١٩٩٠) حيث غلب التعاون على سلوك الكويت الخارجي تجاه العراق على سلوك النزاع الا انه سرعان ما تحول ذلك التعاون الى سياسات كويتية معادية للعراق بعد اب عام ١٩٩٠ وصولا الى عام ٢٠٠٣ جراء تداعيات الدخول العراقي للكويت .ومنذ العام ٢٠٠٣ فان العلاقات العراقية ـ الكويتية لم تنفتح على تعاون واسع لم تتمكن من تسويه القضايا العالقة ولم تنجح في ايجاد الحلول لها في ذات الوقت الذي تدرك فيه الكويت انها تعيش في بيئة شبه مغلقة سيما ان الخليج العربي يسيطر على مدخله كل من ايران وعمان ولامنفذ للكويت غيره على صعيد تجارة السلع والخدمات او تجارة النفط وهو ما فرض عليها تبني سياسات تعاونية مع محيطها بعيدا عن العراق لإدامة وجودها جراء الخلل الحاصل في البيئة الامنية منذ العام ٢٠٠٣ والمتعلقة ببروز بعض التحديات كالخلل في التوازن الاقليمي اذا ان احتلال العراق وتراجعه اقليميا ضاعف من الدور الاقليمي لإيران في المنطقة مع الاعتقاد ان الوجود الغربي في اغلب دول المنطقة لم يود دوره في توفير ضمانات الامن باستثناء الكويت التي نجحت عبر توظيف وسائلها الدبلوماسية في ادارة علاقاتها مع ايران لأنها وجدت في التقارب العراقي ـ الايراني يمكن ان يشكل خطرا حقيقيا على مصالحها واهدافها ومصالح باقي دول الخليج العربي نظرا لمكانة واهمية كل من العراق وايران في منطقة الخليج العربي وعليه فان قبول الكويت لإيران كشريك اقليمي يمكن ان يوفر لها ضمانات ضد التداعيات التي يمكن ان تنجم عن توتر علاقاتها مع العراق [٩].

كما ان بروز الظاهرة المذهبية والتي تتجسد مخاطرها في ان دول الخليج العربي هي بلدان متعددة الاثنيات والمذاهب والطوائف فايران تحتوي اقلية عربية تبلغ نحو (٧.٦) % من سكانها وهناك مسلمون سنة تقدر نسبتهم بنحو (٢٥.٢٠) % من سكانها والعراق فيه اقليات غير عربية تقدر بنحو (٢٥)% من سكانه والمسلمون الشيعة فيه ما يقارب (٥٥) % من عدد سكانه والكويت تضم ما يقارب (٢٠.١٥) % من المسلمين الشيعة في حين تضم السعودية نسبة (١٥.١٠) % من المسلمين الشيعة وفي البحرين نسبة (٦٠) % شيعة ايضا وفي قطر والامارات نحو (٥) % من المسلمين الشيعة ما نريد قوله من خلال قراءة هذه الخارطة لنسب المكونات المذهبية في تلك الدول ان الظاهرة المذهبية تحولت بعد عام ٢٠٠٣ بفعل عوامل سياسية الى قضية طائفية طبعتها سمة رفض التعايش ورفض القبول في الحياة السياسية والاجتماعية على نحو اثر بشكل عميق في استقرار مجتمعات تلك الدول من جهة وعلى استقرار وتطور علاقاتها البينية من جهة سيما مع العراق [١٠].

مما تقد نلاحظ وجود توجس خليجي من التواجد على الساحة العراقية في المراحل الاولى للاحتلال وهو ماحتم عليها اختيار العزلة بدلا من التفاعل والانغماس لكن ذلك لا يمنع القول من حصول التبدل والتغيير في تلك التوجهات سيما بعد التحرك العراقي لإعادة تلك العلاقات وتفعيلها .

ثانيا/ العلاقات العراقية الخليجية ... مرحلة الانفتاح .

انطلق العراق في علاقاته مع دول الخليج العربي من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية والتي بدورها وضعت ضوابط وآليات للتعامل العراقي الخارجي، ولعل أهم تلك المنطلقات ،استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق ، والابتعاد عن سياسات التحالفات العدائية في إطار الدائرة الإقليمية ،و نبذ سياسة المحاور والاستقطاب في المنطقة التي تعاني أصلاً من تصارع وتنافر بين المحاور الإقليمية المختلفة وهو ما انعكس سلباً على العراق ومصالحه الداخلية والخارجية كما انطلق العراق ايضا من مبدا رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الإقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من أجل حل الخلافات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كأساس جوهري تبنى عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرتين الإقليمية والدولية [١١].

وفي ضوء ذلك، انطلق العراق في علاقاته الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ جاء في المادة (٨) من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)، ولا شك في أن هذه الثوابت أصبحت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي [١٢].

وفي اطار سعي العراق الى تحقيق التقارب مع دول الخليج العربي دعا العراق الى تحقيق شراكة استراتيجية مع دول الخليج العربي، ووقع الجانبين مذكرة تفاهم لتأسيس آلية للمشاورات السياسية بين الطرفين في القضايا المشتركة . فالعراق يتطلع إلى مزيد من التعاون مع مجلس التعاون الخليجي إيماناً منه بأهمية عمقه العربي والإقليمي وجواره الإسلامي، ودعا الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى لانفتاح وتغليب لغة الحوار والتفاهم لتعزيز السلام في الخليج وإبعاده عن النزاعات والحروب

عموما كانت عوامل التأثر والتأثير واضحة في اطار توجهات السياسة الخارجية العراقية في اطار محيطها العربي ومنه الخليجي وكذلك الاقليمي اذ شكلت سياسة الحياد الايجابي التوجه الواضح للتحرك السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ من خلال الحرص على تحقيق التوازن وعدم الانزلاق في الصراعات الاقليمية والدولية لتحقيق مبدا الحفاظ على الاستقلال الوطني وعدم التدخل [١٣].

وبعد العام ٢٠٠٨ بدأت الجهود العراقية لاستقطاب الدول الاقليمية وعلى راسها دول مجلس التعاون الخليجي للتواجد الدبلوماسي في الساحة العراقية كنوع من التواصل العراقي ـ الخليجي الذي شابه التوتر والريبة والتوجس والحذر.

ثالثا/ معطيات الانفتاح واهم دوافع التقارب .

ازاء تلك التحركات للجانب العراقي بدأت بعض من الدول الخليجية بالاستجابة لتلك التحركات حيث بادرت مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت الى ارسال ممثلين دبلوماسيين لها في العراق وحصول انفتاح خليجي على الكتل السياسية في العراق وذلك لجملة من المنطلقات ابرزها [١٤]:

١. ان الانفتاح الخليجي على تلك الكتل السياسية يمكن ان يجنبها امتداد تداعيات الاحتلال الى دولها .

٢. تبلور توجه خليجي جديد بضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله على الرغم من تفاوت قوة ذلك التوجه بين دول الخليج سيما بالنسبة للكويت التي تمتلك العديد من القضايا العالقة مع العراق .

٣. وجود توجه خليجي موحد تجاه العراق يؤكد على ضرورة تحقيق استقرار العراق كخطوة اولى لإقامة علاقات دبلوماسية معه .

٤. تطابق الرؤية الخليجية مع الرؤية الامريكية بشان المسالة العراقية وهو ما شجع تلك الدول على التحرك وفقا لرؤية الحليف الامريكي .

٥. ادراك دول الخليج ان العراق لم يعد قادرا على لعب دورا اقليميا متميزا بعد عام ٢٠٠٣ حبت ان الاحتلال ساهم في تدمير مؤسسات الدولة القائمة الى جانب ازماته الداخلية السياسية والامنية مما بلور اعتقادا خليجيا بان الشروع في التقارب العراقي ـ الخليجي ممكن ان يسهم في تعزيز التحالف الاقليمي بينهم سيما مع بروز مؤشرات لتبلور رؤية خليجية مشتركة تهدف الى احداث التوازن في العلاقات الاقليمية بين العراق وايران من

جهة ، وبين العراق ودول الخليج من جهة اخرى في ضوء قبولها بالوضع العراقي القائم ومحاولة اقتناص فرص التعاون وتحقيق المصالح معه[١٥] .

وعليه ، ادرك الطرفان اهمية العلاقات العراقية ـ الخليجية في هذه المرحلة كونها تؤثر وتتأثر في مجال الامن والاستقرار بالنسبة لكل من العراق ودول الخليج العربي بل ان اثار هذه العلاقة تتعدى منطقة الخليج العربي نظرا لأبعادها المهمة الاخرى سيما البعد الاقتصادي والاستراتيجي في السياسة الدولية فضلا عن ان هذه العلاقة تزداد اهميتها في الظرف الحالي نظرا لما تواجهه المنطقة اليوم من تحديات تهدد امنها واستقرارها .

اما عن دوافع ذلك التقارب فبرغم من وجود منطلقات مشتركة للتقارب بين دول الخليج العربي الا ان هذه الدول اختلفت في دوافعها الذاتية ازاء تقاربها مع العراق . وشهد العراق زيارة الأمين العام لمجلس التعاون ومثل بداية الخطوات الحقيقية لوضع العلاقات العراقية – الخليجية في مسارها الصحيح على كل المستويات، والواقع أن هناك معطيات عدة بهذا الاتجاه، أولها رغبة الطرفين بدفع العلاقة نحو مستويات جديدة وطي صفحة الماضي، والأمر الثاني هو السعي لتوحيد الجهود والمواقف بما ينسجم مع استقرار المنطقة وتوطيد العلاقات على المستويات المختلفة بما يصب في النهاية في مصلحة الطرفين[١٦].

فالمملكة العربية السعودية انطلقت من مجموعة دوافع لتطوير علاقاتها مع العراق خصوصا بعد العام ٢٠١٤ اذ ان الهدف من وراء ذلك التقارب هو توظيف فرصة توتر العلاقات الامريكية ـالايرانية التي حصلت بعد تولي الرئيس الامريكي دونالد ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية اذ حرصت السعودية على الحضور في الساحة العراقية وتسعى لاستعادة ما يمكن استعادته من نفوذ في العراق بما يحمي مصالحها وامنها بعد ان اصبح العراق ساحه مفتوحة للنفوذ الايراني الامر الذي دفعها الى اعادة تمثيلها الدبلوماسي في العراق عندما ارسلت سفيرها (ثامر السبهان) الى العراق ليقدم اوراق اعتماده سفيرا للسعودية في العراق بتاريخ ١٤/ ٢٠١٦/١.[١٧]

وفي المجال الامني ، فان الخشية من التهديدات الارهابية دفعت السعودية للانضمام الى الجهود الدولية لمكافحة تنظيم (داعش) الارهابي في كل من العراق وسوريا . في ظل الظروف التي سيطر فيها تنظيم داعش على مناطق عدة من العراق بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ وما تلاها .

وانطلاقا من تلك الدوافع شهد عام ٢٠١٧ تحركات كبيرة للتقارب والانفتاح بين البلدين وذلك من خلال عقد الاتفاقيات وتبادل الزيارات ومنها زيارة (عادل الجبير) وزير الخارجية السعودي الى بغداد وهي الزيارة الاولى من نوعها بهذا المستوى بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتناولت تلك المباحثات ملفات وقضايا عديدة سيما قضية مكافحة الارهاب والتعاون بين البلدين والرغبة في اعادة العلاقات الثنائية بينهما الى مسارها الصحيح [١٨].

واستمرت تلك الزيارات المتبادلة بين الطرفين سواء في ظل حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وكذلك تلك الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الى السعودية والتي تعد الزيارة الاولى منذ توليه رئاسة الحكومة تمخضت تلك الزيارات عن العديد من الانجازات تمثلت بافتتاح منفذ عرعر الحدودي ، واقامة منطقة حرة بين البلدين كما توصل الطرفان الى تفعيل اتفاقية عدم الاعتداء فضلا عن قيام السعودية بأغلاق المراكز الدينية وتشديد الرقابة على بعضها خاصة تلك التي تدعو للجهاد في العراق [١٩].

وعلى المستوى الاقتصادي، فهنالك العديد من الدوافع ذات الطابع الاقتصادي التي دفعت هذه الدول للاندفاع نحو التعاطي مع المشهد العراقي وكانت السعودية من الدول الداعمة لإعادة اعمار العراق ورعاية مشاريع التنمية وتمويل التبادل التجاري والمساعدات الانسانية .وشهدت الفترة بعد عام ٢٠١٧ توقيع العديد من الاتفاقيات التي اسهمت بوضع برامج عمل للربط الكهربائي وكذلك الربط البري والبحري والتعاون في القطاع النفطي [٢٠].

فيما وقع العراق والسعودية على (١٨) مذكرة تفاهم شملت قطاعات النفط والغاز والتصفية والمشاريع النفطية والبتروكيماويات والحفر فضلا عن توقيع العديد من مذكرات التفاهم في مجال الزراعة والتعليم والصناعة والمعادن واعلان وزير النقل العراقي من نفس العام على اتفاق البلدين على اعادة فتح المنافذ الحدودية بينهما واعادة تشغيل خط سكك حديد المتوقف منذ عقود فضلا عن اعلان استئناف حركة الطيران [٢١].

في حين وقعت قطر على العديد من مذكرات التفاهم في المجال السياسي والدبلوماسي ومنها تلك الخاصة بالتعاون الثنائي بين معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية والمعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية القطرية واتفق الجانبان على تأسيس اطار للتعاون السياسي في القضايا المشتركة .

و شكلت زيارة الشيخ محمد بن عبد الرحمن ال ثاني للعراق في تشرين الثاني من العام ٢٠١٨ نقلة مهمة في تطوير العلاقات بين البلدين من خلال تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بينهما وعقدت اللجنة العراقية ـ القطرية اجتماعاتها بشكل منظم واتفق البلدان على تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وعقدت العديد من اللقاءات والاجتماعات من قبل اللجنة العراقية ـ القطرية في الدوحة واعلن وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم على وجود تعاون مهم بين العراق وقطر شمل اعادة الاعمار والاستثمار في مجالات مختلفة فضلا عن البحث في مشروع نقل البضائع التركية الى قطر عبر الاراضي العراقية ،كما اعلنت قطر استعدادها على المستويين الحكومي وغير الحكومي تقديم كافة اشكال الدعم للعراق في المجالات الانسانية والتنموية وفي مجالات الصحة والتعليم والنقل والتكنولوجيا[٢٢] .

وفيما يتعلق بالكويت فرغم الزيارات التي بادر بها الجانب العراقي ومنها زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الى الكويت في العام ٢٠٠٦ بهدف انهاء الملفات العالقة ودعوة الكويت الى تطوير علاقاتها مع

العراق ومن ضمنها تفعيل مجال الاستثمار . والجدير بالذكر ان العلاقات العراقية ـ الكويتية شهدت انفراجا كبيرا بعد التغيير في العام ٢٠٠٣ ، الا انها سرعان ما صدمت بأول مشكلة وهي مشكلة الديون والتعويضات ، ومشكلة الحدود المشتركة ، وقضية بناء ميناء مبارك الكبير عند مدخل خور عبد الله وهو مأثر سلبا في استقرار العلاقات بين الطرفين(٢٣).

وعلى المستوى الامني وفي مجال مكافحة الارهاب ابدت دول الخليج العربي رغبتها في الاستفادة من التجربة العراقية في مجال مكافحة الارهاب وقد طرح العراق خبراته الامنية للاستفادة منها وبهذا الصدد اوضح عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي الدكتور ظافر العاني في تصريح له في صحيفة الشرق الاوسط "ان العلاقات العراقية – الخليجية تشهد تحسناً مضطرداً وغير مسبوق على الصعد كافة من حيث ازدياد التمثيل الدبلوماسي كماً ونوعاً وتبادل واسع للزيارات واللقاءات والتنسيق في مجال المنظمات الإقليمية والدولية"(٢٤)

.

المحور الثاني/المتغيرات الدولية والاقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية ـ الخليجية .

تعد الولايات المتحدة الامريكية اهم القوى الدولية التي تؤثر في مسار علاقات العراق مع دول الخليج في حين تعد ايران القوة الاقليمية الابرز من حيث تأثيرها في تلك العلاقات. اذ يلاحظ اختلاف مسارات تأثيرهما على تلك العلاقة ففي الوقت الذي تسعى فيه دول الخليج الى تعظيم التأثير الامريكي في الساحة العراقية كونها من الدول الحليفة للولايات المتحدة الامريكية والمجاورة للعراق وهي تدعم التواجد الامريكي في العراق ذلك ان هذا التواجد يعد صمام الامان ضد المخاطر التي تهددها من النفوذ الايران في العراق . لهذا فأننا نجد ان العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي تأثرت بشكل كبير بالترحيب الخليجي بالوجود العسكري الامريكي في العراق والامتعاض والشعور بالتهديد من النفوذ الايراني فيه (٢٥).

اولا/ التأثير الامريكي في العلاقات العراقية ـ الخليجية .

تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بمصالح استراتيجية وعلاقات دائمة مع العراق نظرا لكون العراق يمثل نقطة ارتكاز لحماية مصالحها وحماية حلفائها في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عموما . فبعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ دخل الاخير في التداعيات الخطيرة لذلك الاحتلال والتي تمثلت بالتداعيات الطائفية والخلل في توازن القوى ، لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية من ادارة الشأن العراقي بالطريقة التي تحقق لها هدفها من الاحتلال وهو ما تسبب في تصاعد كلف استمرار وجود القوات الامريكية في العراق مما دفع الولايات المتحدة للتفاوض مع العراق عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ والتي تمخض عنها توقيع اتفاقية سحب القوات واتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الطرفين (٢٦).

وفي عام ٢٠٠٨ اخذت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية تأخذ صيغة جديدة مضمونها ان العلاقات بين الطرفين لم تعد علاقة احتلال حيث انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ وهو مادى الى تزايد التنافس الاقليمي على النفوذ في العراق مقابل انخفاض التأثير الامريكي في علاقات العراق الاقليمية في عهد الرئيس باراك اوباما الذي اعتمد منهج الانفتاح على التفاوض لحل الازمات مع ايران مما ادى بالمقابل الى ازدياد التوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية (٢٧).

وفي عام ٢٠١٤ واثر تعرض العراق لسيطرة تنظيم داعش الارهابي الذي سيطر على مدينة الموصل وبعض المدن العراقية الاخرى لجا العراق من جديد الى الولايات المتحدة الامريكية من اجل الحصول على الدعم الامريكي في ظل بيئة اقليمية منقسمة الى فئتين الاولى دول حليفة للولايات المتحدة الامريكية ومنها دول الخليج العربي وتركيا ومصر والاردن والثانية لا تجمعها علاقات تعاون مع الولايات المتحدة ومنها ايران وسوريا وفي العام نفسه تدخلت الولايات المتحدة الامريكية عسكريا لدعم العراق ضد تنظيم داعش واسست التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الارهابي وخلال المدة من عام ٢٠١٤ ـ ٢٠١٧ لم يكن موضوع الوجود العسكري الامريكي مطروحا للنقاش سواء في العراق او في الاطار الاقليمي (٢٨) .

وبعد فوز الرئيس دونالد ترامب ووصوله لسدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٧ انتهج ترامب سياسة التأثير في علاقات العراق الاقليمية سيما علاقاته مع دول الخليج العربي وايران . والتي تزامنت مع تولي حكومة عادل عبد المهدي التي تشكلت في آب ٢٠١٨ بعد انتخابات العام ٢٠١٨، بكونها الفترة الأكثر وضوحا في التنافس الأمريكي الإيراني في العراق، وواجهت الحكومة العراقية تحدي الامتثال للعقوبات الأمريكية على إيران التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي في أيار/ ٢٠١٨ في الوقت الذي اوعز فيه لدول الخليج العربي سيما المملكة العربية السعودية بالانفتاح على العراق وتطبيع العلاقات معه . كما إن طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط العراق وإيران لا تعطي ما يكفي من هامش المناورة للحكومة المركزية إذا فكرت بالابتعاد عن إيران استجابة لضغوطات أمريكية؛ وتشكل إيرادات المواد الغذائية والمنتجات الزراعية ومواد البناء الأساسية والسيارات وقطع غيارها وغيرها أهمية استثنائية لكل من إيران والعراق الذي يعاني من أزمات مالية جراء الفساد وعدم استقرار الأوضاع الأمنية والانفاق العالي على القوات الأمنية بسبب الحرب على تنظيم داعش وحاجته إلى سلع ومواد بأسعار منخفضة قد لا يجد لها بديلا عن المنتجات الإيرانية(٢٩).

وأعلن رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي التزاما جزئيا بالعقوبات الأمريكية على إيران استجابة لمصالح العراقيين في استمرار العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران والتعامل بالعملات المحلية لتفادي إجراءات أمريكية ضد الدول التي تخرق العقوبات وحاجة العراق إلى المنتجات الإيرانية وامدادات الطاقة الكهربائية

وهو ما قابله دعوة امريكية لتحرك دول الخليج تجاه العراق وخاصة التحرك السعودي والكويتي لتزويد العراق بالوقود الداعم لتشغيل المحطات الكهربائية في العراق بهدف تخفيف الاعتماد العراقي على الامدادات الايرانية من الطاقة الكهربائية للعراق .

و في عام ٢٠٢٠ كانت الغارة الجوية الامريكية التي استهدفت نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي ابو مهدي المهندس وقائد فيلق القدس الايراني قاسم سليماني الحدث الابرز الذي ساهم في تصعيد حدة الخلاف بين الولايات المتحدة الامريكية وايران حيث توجست أطراف عديدة في المنطقة خيفة من المخاطر الناجمة عن تصاعد حدة المواجهة بين الطرفين إلى الذروة، بالشكل الذي تتهدد فيه مصالح جميع الاطراف سيما بعد ان اشار الجانب الامريكي أنه كان أمامه (٥٢) هدفا يمكن أن يختار فيما بينها تشمل مقرات الحرس الثوري وحزب الله ، والحشد الشعبي ، وميليشيا الحوثيين في اليمن ،فضلا عن الأهداف داخل إيران ذاتها والتي تأتي في مقدمتها المنشآت النووية الإيرانية [٣٠].

وعلى الجانب الأمريكي تأتي المعسكرات الأمريكية المنتشرة في المنطقة ، ودول الخليج التي مرت بها فترة شعرت فيها بالقلق خاصة وأن منشآتها البترولية في مقدمة الأهداف التي يمكن أن توجه إليها الضربات الانتقامية الإيرانية وهو ما نعكس فعليا على العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي سيما وان الولايات المتحدة الامريكية مارست كافة الضغوط على اطراف العلاقة لتوجيه تلك العلاقات نحو المسارات التي ترغبها هي وبالشكل الذي يؤمن لها تحقيق المزيد من مصالحها في المنطقة والحرص على ادارة مسارات التوتر والتنافس والصراع في المنطقة عبر تفعيل الدور الخليجي في العراق على حساب تحجيم النفوذ الايراني في ذات الوقت التي تمارس فيه ايران ضغوطا كبيرة على العراق لأنهاء الوجود الامريكي فيه .

ثانيا/ التأثير الايراني في العلاقات العراقية ـ الخليجية .

تعد ايران من القوى الاقليمية المؤثرة بشكل كبير في الساحتين الاقليمية والدولية وتزداد اهميتها بالنسبة للعراق بوصفها من اهم واقوى الدول المجاورة له . فقد شكلت التطورات التي رافقت الاحتلال الامريكي للعراق والحقبة التي تلته عوامل للتنافر والجذب بين ايران ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية فبعد تراجع دور العراق كموازن اقليمي لإيران سعت الاخيرة الى احتواء الواقع الجديد فكانت ايران من اوائل الدول الاقليمية التي بادرت للتعاطي مع التغيير الذي حدث في العراق لكي تؤمن لها نفوذ سياسي اكبر بعد الاحتلال وهو ما تجسد بالفعل بالاعتراف السريع بمجلس الحكم الانتقالي في ١٧/ تشرين الاول / ٢٠٠٣ في العراق واعادة علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع العراق في ١٨/ ايلول / ٢٠٠٤. وعليه فقد شكل العراق بعد العام ٢٠٠٣ تهديد وفرصة للدول المتنافسة في المنطقة ومنها ايران ودول الخليج وعلى راسها المملكة العربية السعودية[٣١] .

فعلى صعيد الفرص يرى العديد من المتخصصين الامريكيين ان ايران تمارس نمطيين اساسيين من النفوذ في العراق الاول وهو الاكثر اهمية للحصول على النفوذ السياسي وذلك عبر تفعيل العلاقات التاريخية الوثيقة مع العديد من المنظمات الشيعية في العراق (منظمة بدر والمجلس الاعلى ، وحزب الدعوة) ، اما النمط الثاني فهو تقديم المساعدات العسكرية بشكل تدريب واسلحة وتجهيزات الى مختلف المجاميع المسلحة في العراق [٣٢].

هذا التغيير في مراكز الثقل الاستراتيجي الاقليمي اثار مخاوف دول الخليج العربي من بوادر حصول خلل في منظومة الامن الاقليمية ومن ثم تغير موازين القوى في المنطقة لصالح ايران وهو ما أشار اليه وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن عبد العزيز قائلا" ان اهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي هو احتلال العراق ". وينظر بعض الخبراء ان الدعم الذي تقدمه ايران الى الحكومة العراقية والاقليات الشيعية في دول الخليج العربية فضلا عن دعمها الكبير لحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية هم من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف يعد ضمان الامن القومي الايراني اهم تلك الاهداف فضلا عن هدفها في تعزيز نفوذها الاقليمي وتحسين وضعها التفاوضي مع الغرب[٣٣] .

وتعاملت ايران ايضا مع دول الخليج ببراغماتية عالية وكانت حريصة على ترك مساحات واسعة للمناورة مع هذه الدول ، فقد تعاملت ايران في اطار علاقاتها مع دول الخليج بما في ذلك السعودية ببراغماتية واضحة تقوم على خلق ظهير اقليمي لاتفاقها مع الغرب حيث تدرك ايران ان اتمام الاتفاق واستكمال عملية اعادة ترتيب دور ايران الاقليمي يتطلب ليس تجاهل مخاوف دول الخليج وانما التعامل معها وان تكون ايران هي الطرف الذي يتعامل مع تلك المخاوف وليس الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما ركزت عليه ايران عبر تفعيل ادوات الدبلوماسية الهادئة والحوار مع الدول المهمة في الاقليم والعالم .

وفي خضم تلك السياسة حرصت ايران على التعامل الانتقائي مع دول الخليج العربي سواء من خلال انتقاء دولة معينة دون غيرها او من خلال انتقاء قضايا معينة للتنسيق حولها فمن حيث الدول حدد وزير الخارجية الايراني جواد ظريف كل من الكويت وقطر والعراق بأول زيارة له للدول العربية بعد التوصل للاتفاق النووي ويأتي اختيار الكويت نتيجة كونها الدولة الثانية بعد عمان التي لا توجد معها الكثير من القضايا الشائكة مقارنة ببقية دول الخليج العربية فضلا عن وجود رغبة كويتية في تعزيز اواصر العلاقات الاقتصادية مع ايران وهو ما تأكد خلال زيارة محمد جواد ظريف الى الكويت في العام ٢٠١٤ فضلا عن سعي الكويت خلال تلك الفترة للعب دور الوسيط بين ايران والسعودية بهدف التمهيد لعقد مشاورات بينهما . اما فيما يخص دبلوماسيتها الانتقائية من حيث القضايا والمواضيع فقد اختارت ايران عبر ما وضحة وزير خارجيتها محمد جواد ظريف " ان ايران ترغب في فتح حوار مع دول الخليج حول العديد من القضايا الاقليمية التي هي

موضع خلاف وحددت تلك القضايا في ملفات الارهاب ، والتطرف، والصراع في اليمن ، والصراع في سوريا .

ومن هنا اصبحت ايران احد نقاط التناقض والتوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي بسبب دورها في العراق وموقفها من سوريا ودعمها للحوثيين في اليمن كلها عوامل تناقض واختلاف هددت استقرار العلاقات بين العراق ودول الخليج.كما ان التنافس الامريكي ـ الايراني في العراق ومنطقة الخليج العربي ايضا هو من العوامل المؤثرة في مسارات العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي.[٣٤]

المحور الرابع / مستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية.

ان محاولة البحث في مستقبل العلاقات البينية للدول في الوقت الحاضر ليس بالأمر اليسير ولكنها في ذات الوقت اصبحت ضرورة ملحة بغية التحسب لما هو قادم من تطورات وانعطافات في تلك العلاقات سواء كانت انعطافات سلبية ام ايجابية والتحسب لما هو قادم من تحديات وازمات قد تسهم في تراجع العلاقة وانكفائها ، ومع صعوبة الجزم بما ستؤول اليه تلك العلاقات على مدى المستقبل المنظور وذلك بسبب ديناميكية الاحداث والتفاعلات الدولية سيما في الوقت الحاضر وسيولة عارمة في حركة الاحداث من ناحية الزمان والمكان فان اقصى ما يمكن ان نقدمه هنا هو محاولة الاقتراب من الحقائق النسبية لما ستؤول عليه تلك العلاقة خلال المستقبل المنظور . ان صياغة سيناريوهات مستقبلية لطبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي سوف يرتبط بلا ادنى شك بمدى قوة النظام السياسي العراقي وقدرته في ادارة مصادر قوة الدولة في العراق بالشكل الذي يؤمن له ممارسة التأثير في تأطير علاقاته مع محيطه الإقليمي والدولي . وعليه ، سنحاول هنا الحديث عن مستقبل تلك العلاقة عبر ثلاث مشاهد او احتمالات متوقعة لمستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية وهي كالاتي :

اولا: مشهد التطور في العلاقات العراقية ـ الخليجية .

ان التقارب بين العراق ودول الخليج العربية هي حالة قائمة لابل هي واقع العلاقات بين الطرفين في الوقت الراهن وهذا ما يتجسد في الانفتاح الدبلوماسي الخليجي على العراق كما هو الحال في العلاقات مع كل من البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة ومن ثم السعودية خاصة وان العراق يمتلك ممثلين دبلوماسيين في جميع دول مجلس التعاون الخليجي وقد تزداد احتمالية التقارب مع وجود حاجة ذاتية لكل من طرفي العلاقة العراق ودول الخليج الى المزيد من التفعيل لتلك العلاقات سيما في مجالها الاقتصادي والامني نظرا لوجود حاجات ومصالح اقتصادية لدى كل من الطرفين تحتم عليهم تفعيل ذلك التعاون والحرص على استمراره وقد يكون ذلك التقارب بفعل ضغوطا دولية قد تدفع باتجاه استمرار تطوير تلك العلاقات نتيجة عوامل ومتغيرات

سياسية او اقتصادية او امنية قد تشهدها المنطقة العربية او منطقة الخليج العربي او حتى نتيجة متغيرات دولية تحتم على القوى الكبرى التدخل في توجيه مسارات تلك العلاقة .

ثانيا : مشهد التراجع في العلاقات العراقية ـ الخليجية

ان ابتعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن العراق قد لا يكون ماثلا في الوقت الحاضر الا ان احتمال حدوثه وراد عن توفر عدة معطيات منها ، ظهور احداث ومتغيرات جديدة قد تسهم في اعادة تعليق تلك العلاقات ومنها احتمالية تعقد المشهد السياسي والامني في العراق او ازدياد المشاكل والازمات الامنية لدول الخليج كما هو الحال في الحرب السعودية في اليمن وغيرها من المعوقات التي يمكن ان تسهم في تأجيل التقرب من الساحة العراقية وفي الجانب العراقي قد تخضع او تتأثر مدركات القوى العراقية بطبيعة الاستقطاب الإيراني–الخليجي في السنوات الأخيرة، وهو استقطاب كان قد تصاعد أصلًا نتيجة الصراع في العراق والتغيير في بعض الانظمة العربية بعد العام ٢٠١١ ومارتبط بذلك التغيير من تداعيات كما هو الحال في الموقف من سوريا والصراع في اليمن.

فالسياسة الإيرانية في العراق انتقلت من موقف دفاعي بعد ٢٠٠٣، حينما كانت هناك خشية إيرانية من اندفاع الولايات المتحدة إلى عمل عسكري ضد إيران بعد إسقاط نظام صدام حسين، إلى طابع هجومي هدفه تعميق النفوذ الإيراني في العراق سواء عبر التأثير على عملية تشكيل مؤسسات النظام الجديد أو عبر توطيد شبكات تحالفات سياسية–عسكرية موازية لتقييد قدرة هذا النظام على الاستقلال عن إيران.

وفي الآونة الأخيرة يمكن استشعار أن إيران أخذت تتحول إلى قوة محافظة في العراق هدفها الأساسي عدم السماح بتغييرات جذرية في بنية النظام والعلاقات بين مراكز القوة فيه لكي لا تتهدد مراكز نفوذها في العراق.

ثالثا : مشهد التطور في مجالات معينة والتراجع في مجالات اخرى .

وهو المشهد الاكثر ترجيحا لمستقبل العلاقات العراقية بالخليجية والاقرب للواقع كونه يجمع بين المتغيرات التي تساعد على التعاون والانفتاح الى جانب متغيرات الاختلاف والتباعد وهذا مانشهده حاليا في واقع العلاقات العراقية الخليجية وكون البيئة الاقليمية والدولية اليوم تنطوي على كافة مقومات التناقض والتوتر والصراعات بذات الوقت التي تنطوي فيه على مجالات لتوظيف الفرص وادارة المصالح وتحقيق المكاسب لذا فأن هذا المشهد هو الاكثر ترجيحا لكنه يبقى مرهونا ببعض العوامل غير القابلة للقياس واهمها تلك المتعلقة بالمدركات السليمة لصناع القرار في كل من العراق ودول الخليج العربي لأهمية استمرار تلك العلاقات.

الخاتمة والاستنتاجات

نخلص إلى أن العراق بموقعه الجغرافي المهم، ولعمقه التاريخي الممتد عبر العصور والأزمان، فضلاً عن مقومات القوة التي يمتلكها وعلى مختلف الأصعدة يعد عنصراً فاعلاً في كافة التفاعلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يستوجب إبراز دور العراق المؤثر في النطاق الإقليمي وتعزيز مكانته بوصفه عاملاً موازناً في المنطقة، بدلاً من محاولة تحجيم دوره والحيلولة دون تقدمه، مما يرتب على الدول الإقليمية ولاسيما دول الخليج العربيي ضرورة الحفاظ على مكانة العراق ووحدته واستقراره واستمرارية دوره في المنطقة والعمل على تجاوز آثار الماضي والتخطيط نحو المستقبل وفقاً لمنطق العقل والحكمة والمصالح المتحققة من التقارب مع العراق، ولا شك فأن ذلك يعتمد بالدرجة الأساس على مدى توفر الإرادة السياسية لدى كلا الطرفين.

ان الحراك الدبلوماسي الاقتصادي السياسي الأمني بين العراق وهذه الدول، انما يمثل تطوراً مهماً وغير مسبوق وينطوي على دلالات استراتيجية فضلاً عن ما انطوى عليه من مصالح اقتصادية بما يعد به من مساهمة هذه الدول في اعادة اعمار العراق وتوسيع حركة الاستثمار في مختلف المجالات التنموية والعمرانية وخاصة تلك التي يحتاجها العراق بعد القضاء عسكرياً على داعش بتحرير المناطق التي احتلها.

وبذلك فان تطور هذه العلاقات ونموها في المستقبل المنظور انما يتوقف على قدرة الطرفين على تغليب لغة المصالح المشتركة والابتعاد قدر الامكان عن سياسات المحاور او تغليب التوجهات الايديولوجية في العلاقات بين الطرفين .

ومن خلال كل البحث في العلاقات العراقية مع دول الخليج يمكننا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١. في اطار المراحل الاولى التي شهدتها تلك العلاقات سيما بعد العام ٢٠٠٣ اتسم التوجه العراقي بالعزلة في مقابل الشك والخيفة والحذر من قبل دول الخليج .

٢. لعب الوضع الداخلي للعراق ومؤثرات بيته الاقليمية والدولية دورا مهما في توجيه مسارات تلك العلاقات نحو التعاون احيانا والتوتر والتناقض في احيان اخرى .

٣. ان وجود الاهداف والمصالح التي يشترك فيها الطرفين في بعض الملفات والقضايا في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية اسهمت بشكل كبير في الانفتاح وتقريب وجهات النظر .

٤. ان استمرار هذه العلاقات وتطورها او حتى امكانية انكفائها وتراجعها من جديد انما يعتمد في حقيقة الامر على المدركات المتبادلة لصناع القرار في العراق وفي دول الخليج واسلوب ادارتهم لمعطيات وملفات تلك العلاقات فضلا عن ان تطور هذه العلاقات يعتمد في جانب كبير منه على احداث توازن في مصالح اطراف تلك العلاقة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران وادارة علاقاتهما مع تلك الاطراف بطريقة متوازنة .

المصادر والمراجع:

١. د. جاسم يونس الحريري ، دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الامريكي ، في مجموعة باحثين مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، جامعة السليمانية، ٢٠١٢، ص٢٠٨ .

٢. خضر عباس عطوان ، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية ، في مجموعة باحثين ، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، وقائع اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ـ بيت الحكمة ، بغداد ٢٠١١.ص١٥١.

٣. ايمان احمد رجب ، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، لبنان ، ٢٠١٠، ص٦٥

٤. صالح غانم حسين ، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الساقي للطباعة والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥، ص٢٤

٥. علاء عكاب خلف ، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠١١، ص٤٢

٦. حيدر صبخي عفات ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ٦٣ـ ٧٠

٧. محمد عبد الرزاق محمود ، اثر المتغير الامريكي في علاقات العراق الاقليمية بعد العام ٢٠٠٨ ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٢، ص٥٩ ـ ٦٣.

٨. الاء طالب خلف ، مستقبل العلاقات العراقية ـ السعودية ما بعد داعش : التحديات والفرص ، مجلة دراسات دولية ، ع(٧٣.٧٢)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٢١٢.

٩. مجموعة باحثين، محمد بدري عيد ـ جمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، ص ص ١٨٩ـ ١٩٠.

١٠. حيدر صبخي عفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤. ٩٨.

١١. علي محمد علوان ومثنى علي حسين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، في مجموعة باحثين ، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٨.٢٣٩.

١٢. المادة (٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

١٣. علي محمد علوان ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠.

١٤. جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ع٣٣، مركز الدراسات الدولية ، نيسان ٢٠١٧، ص٨٧.

١٥. جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ ،

Books.google.iq

١٦. المصدر نفسه .

١٧. محمد عبد الرزاق محمود ، اثر المتغير الامريكي في علاقات العراق الاقليمية بعد العام ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩. ٦٥.

١٨. المصدر نفسه ، ص٦١.

١٩. المصدر نفسه ، ص٦٢.

٢٠. المصدر نفسه ، ص٦٣.

٢١. العلاقات العراقية–القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل.
https://studies.aljazeera.net › reports › 2019/11

٢٢. المصدر نفسه .

٢٣. ريام علي حسين ، سياسة الكويت الاقليمية للمدة ١٩٩٠. ٢٠١٨، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢٠، ص٧٣.

٢٤. جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي ، ٢٠١٦،
Books.google.iq

٢٥. المصدر نفسه .

٢٦. حيدر صبخي عفات ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

٢٧. محمد عبد الرزاق محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٣.١٩٤ .

٢٨. جاسم يونس الحريري ، دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الامريكي ، في مجموعة باحثين ، مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠.

٢٩. العبادي ينشد إخراج ا لعراق من دائرة الصراع الأميركية–الإيرانية الرابط
https://middle-east-online.com/

٣٠. زينة عبد الامير عبد الحسن ، اتجاهات بناء استراتيجية القوة الايرانية وديناميكياتهاالاقليمية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٢١٤.

٣١. محمد عبد الوهاب ،مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

٣٢ . المصدر نفسه ، ص ١١٣.

٣٣. عبد الزهرة صاحب علي ، الدور الاقليمي الايراني ، الفرص والتحديات ، بغداد بيت الحكمة ، ٢٠١٩، ص١٣٠.١٣١.

٣٤. عبد الزهرة صاحب علي ، مصدر سبق ذكره ص١٦٢..